

المرزوق: تمويلات البنوك في 2012 ستجته للمشاريع الحكومية.. ولا إقراض للمضارين



حفل رئيس اتحاد المصارف الكويتية حمد المرزوق في مقابلة مع «العربية»، أوضاع البنوك الكويتية في ظل الأزمة المالية الأوروبية وتوقعات الاتحاد للسنة المقبلة وأداء البنوك للعام الماضي.

وقال المرزوق إنه ترتب على الأزمة المالية الأوروبية تقلص موارد السيولة، خصوصاً في سوق ما بين البنوك (الانتربانك)، وهذا لم يؤثر على البنوك الكويتية التي بقيت في وضع مريح كونها صافي مريض للبنوك العالمية بشكل عام. ورأى المرزوق أن الأزمة الأوروبية ترتب عليها أيضاً تذبذب أسعار الديون السيادية الأوروبية، لكنّ انخساف البنوك الكويتية على الديون السيادية الأوروبية محدود، فالسلوك التاريخي لاستثمارات البنوك المحلية يكشف عن عدم استثمارها في الديون السيادية



حمد المرزوق

الأوروبية.

وفي سؤال حول مدى إمكانية البنوك الكويتية وبنوك المنطقة من تغطية الفجوة في تمويل المشاريع التنموية الضخمة على المدى البعيد بعد تراجع البنوك العالمية عموماً، والأوروبية خصوصاً، عن التمويل بسبب الأزمة، أجاب المرزوق أنه ربما هناك جانب إيجابي لانسحاب البنوك الأوروبية والعالمية من السوق المصرفي الإقليمي لأن ذلك سيخلق فرصاً تمويلية للبنوك المحلية والإقليمية.

لكن المرزوق يستدرك بأنه لسد الفجوة من الانسحاب يفترض أن تقوم البنوك الإقليمية بتدعيم قواعدها الرأسمالية لمواجهة المتطلبات التمويلية الضخمة التي فرضتها استحقاقات الموازنات الضخمة لدول المنطقة التي وضعت برامجاً وخططاً تنموية للإنفاق على البنى التحتية وغيرها.

توقع استفادة البنوك الإقليمية من انسحاب نظيرتها العالمية

المرزوق: تمويلات البنوك في 2012 ستجته للمشاريع الحكومية.. ولا إقراض للمضارين

المطلوبة لتمويل المشاريع لسن تقل عن 12 مليار دولار تقريبا، وهذا فقط بالنسبة للمشاريع التنموية الضخمة، بينما الرقم قد يكون مائتلا إذا اضمنا التمويلات الأخرى التي تحتاتها المشاريع الخاصة والشركات.

وفي إجابة عن سؤال عن سياسة القطاع المصرفي الكويتي في 2012، بعد تصريحات رسمية سعودية بأن سياسة البنوك السعودية متحفظة وحذرة، قال المرزوق إن القطاع المصرفي اعتمد سياسة حذرة ومتحفظة منذ عام 2008، لأن الرؤية لم تكن واضحة، خصوصا في قطاع الاستثمار، لكن البنوك الكويتية أخذت مخصصات تحوطية وعامة منذ 2008، وأصبحت اليوم في وضع مريح وبلا انكشاف على أي قطاع بما فيه قطاع شركات الاستثمار، كما أنه لدى البنوك

قواعد رأسمالية ونسب كفاءة رأس المال مرتفعة.

وقال أن سياسة البنوك في ظل هذه المؤشرات المالية هي البحث عن فرص تمويلية لاستغلال الفائض في رأس المال، وقال ان البنوك ستتحفظ في تمويل القطاعات والأدوات المالية التي يكون فيها عامل المضاربة كبيرا، ولكن فيما يتعلق بالمشاريع، خصوصا الحكومية، فإن البنوك ستقبل على نوع كهذا من المشاريع، وهناك امثلة حية في السوق الكويتي عن هذه التمويلات الضخمة.

وعن مدى استمرار ضغط ملف ديون شركات الاستثمار على البنوك الكويتية، خصوصا انه لا يوجد حل جذري لها بعد 3 اعوام علسي تعثر معظمها، قال المرزوق انه ليس هناك انكشاف كبير للبنوك على قطاع قروض

هذا القطاع اقل من 10٪ مقارنة مع المحفظة الائتمانية الإجمالية للقطاع، كما ان القروض الموجهة للبنوك اهدت مقابضا مخصصات عامة تحوطية في الفترة السابقة، ما يجعل المخاطر المترتبة على قطاع شركات الاستثمار محدودة جدا.

وكانت شركات استثمارية في السوق الكويتي تحاول ان تربط بين سقوطها وتعثرها وبين امكانية التأثير بشكل كبير في القطاع المصرفي. وعن المعالجات المطلوبة لحل الملف الشائك لهذه الشركات، أجاب المرزوق ان هناك جدلا في الكويت حول استخدام المال العام لحل هذا الملف، لكنه رأى انه مادام الاستثمار يتم على أسس تجارية وعائد جيد للمال العام، وأن يكون هناك ضمانات وأطر تحفظ سلامة المال العام.

الاثنين 26 ديسمبر 2011

المرزوق: تمويلات البنوك في 2012 ستجته للمشاريع الحكومية.. ولا إقراض للمضارين

المرزوق: تمويلات البنوك في 2012 ستجته للمشاريع الحكومية.. ولا إقراض للمضارين

وكانت وكالة موديز العالمية غيرت الأسبوع الماضي توقعاتها للبنك الأهلي السعودي الذي يرأسه المرزوق من سلب إلى مستقر، متوقعة أن تستمر مقاييس البنك الرئيسية في تحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد قال المرزوق إن أسباب هذه التوقعات الإيجابية تعود إلى المؤشرات المالية الجيدة في البنك، وكفاية رأس المال وزيادة عملاء البنك، حيث ارتفعت وادّاعه 24٪ منذ بداية السنة، وكفاية أنظمة إدارة المخاطر والجودة العالية للأصول، إضافة إلى نسب التغطية للقروض المتعثرة البالغة 130٪. وأضاف هناك قدرة قوية للبنك على التمويل والاستفادة من الفرص التمويلية المقبلة إذ ان نسبة رأسمال البنك تبلغ 20٪ مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب عند 12٪.

روما.. العاصمة التي جعلت أوروبا ترتعش!

من جانب وكالات التصنيف البارزة. فقد خفضت وكالة ستاندر آند بورز تصنيف إيطاليا درجة أقل من تصنيف A من خلال توقعات سلبية تعني أنها عرضة لزيادة مخاطر التخفيضات المتأخرة في التاسع عشر من سبتمبر من العام الحالي.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي تقوم فيها الوكالة بخفض تصنيف إيطاليا منذ العام 2006. وفي الخامس من شهر أكتوبر الماضي، أعلنت وكالة موديز أنها كانت تقوم بتخفيض تصنيفات إيطاليا بـ 3 مستويات من Aa2 إلى A2 مع وجود توقعات سلبية. وهو التخفيض الذي حدث بشكل أساسي نتيجة ضعف قدرات إيطاليا الاقتصادية، التي صغبت للغاية عليها من إمكانية سداد الديون المستحقة عليها.

من المحتمل أن تستمر أزمة الديون الأوروبية، وبالتالي من المحتمل أن يتضرر بشكل بالغ التصنيف الائتماني لإيطاليا مع وصول أسعار السنوات لما يقرب من 8٪، ومن ثم جعل اقتراض الديون الحكومية عملية باهظة التخمّن.

ويتنظر إلى التغيير الحكومية الإيطالية باعتبارها بنية ضعيفة وهشة، في وقت تستمر فيه الخلافات الداخلية بين الشركاء في التحالف، وهي الخلافات التي قد تمنعها من اتخاذ إجراءات متجاذبة وحاسمة. ويضرب دور إيطاليا في المناخ السياسي العالمي في جذور التاريخ، حيث يعود إلى عصر موسوليني بينيتو الذي لعب دورا بارزا إلى جانب أدولف هتلر في الإنخراط بالحرب العالمية الثانية التي استمرت لمدة طويلة.

وتدار إيطاليا من قبل حكومة مركزية منقسمة إلى 20 منطقة تحظى بسلطات محدودة، بعد منح 5 مناطق منها حقا خاصا بالحكم الذاتي. ويرأس الدولة رئيس يقوم بترشح رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بعد ذلك بتشكيل مجلس الوزراء. وبعد نهاية الحرب العالمية، أسس الدستور الجديد الذي تم وضعه عام 1948 لبرلمان مكون من قسمين يؤلفان مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتتمتع إيطاليا كذلك بسلطة قضائية وأخرى تنفيذية ينفقان بصورة حصرية جنبا إلى جنب مع البرلمان. وقد عصفت الفضائح بالائتلافات الحاكمة في إيطاليا على مر فترات زمنية طويلة. وتم التصويت في العديد من المرات من أجل سحب الثقة من رؤساء الوزراء.

ترتكز الإجراءات القضائية لإيطاليا إلى حد كبير على القانون الروماني القديم، وهو ما تم تعديله من خلال قانون نابليون والنظم الأساسية اللاحقة (وفقا لمكتب الشؤون الأوروبية والأوراسية في 2011). هناك محكمة دستورية تصدر أحكاما ذات صلة بجوانب قانونية دستورية تمت صياغتها وفقا للمحكمة العليا في الولايات المتحدة لكنها لم تصدر الكثير من الأحكام العوضية. وهناك استقلالية كبيرة في النظام القانوني للبلاد والأحكام منصفة كما هو الحال في أي دولة أخرى بأوروبا.

والمناخ القانوني للأعمال ماثم إلى حد ما ورغم وجود تاخيرات، إلا أن العدالة تطبق بوضوح. ولا تتدخل باقي أذرع الحكومة، وهناك ما يكفي من الاستقلال للنظام القضائي.

تركيا تعرب عن أملها في ارتفاع التبادل التجاري مع السعودية إلى 20 مليار دولار

الرياض - د.ب.أ: أعرب وزير الاقتصاد التركي ظفر جاجلابان، الذي يزور السعودية حاليا، عن أمله في أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين الرياض واسطنبول إلى 20 مليار دولار، مشيرا إلى أن الوقت حان لانطلاق قوة نحو بناء اقتصاد قوي منشؤه الدول الإسلامية. وأبدى جاجلابان في كلمه له خلال انطلاق فعاليات منتدى الأعمال الدولي الإقليمي «أي بي إف» بجدة بمشاركة أكثر من 200 شخصية اقتصادية تركية ومثلي كبرى الشركات رغبة تركيا «في استكشاف الفرص ومبادئ الاستثمارات في المملكة خلال المرحلة المقبلة التي ركز عليها هذا المنتدى في أعماله» موضحا أن البلدين بوصفهما عضوين مهمين في مجموعة العشرين، برزا كأكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. ولفت وزير الاقتصاد التركي النظار إلى أن القطاع الصناعي التركي «هو صلب العلاقات التجارية السعودية - التركية حيث أن 88٪ من صادرات تركيا إلى المملكة هي منتجات صناعية بينما يعتمد السوق التركي على نظيره السعودي في تأمين احتياجاته من النفط والبتروكيماويات». وتحدث عن فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين في المرحلة المقبلة خاصة في مجال

إيلاف: تعد إيطاليا واحدة من اكبر الكيانات الاقتصادية في أوروبا، حيث تحظى بنتاج محلي إجمالي يقدر بحوالي 1,77 مليار دولار، ونتاج محلي إجمالي منازر للرد الواحد بقيمة قدرها 29,400 دولارا. وتحولت روما إلى العاصمة التي سحبت أوروبا إلى القاع بفعل أزمة الديون، وكانت الاسم الذي تردد على السنة أكثر من مسؤول في بروكسل، قبل يومين من اجتماع خصص لبحث هذه الأزمة.

وبفحص التصنيف الائتماني المخصص لإيطاليا من قبل وكالات التصنيف بما في ذلك وكالتا موديز وستاندر آند بورز، كون روما تحولت إلى العاصمة التي سحبت أوروبا إلى القاع بفعل أزمة الديون، وكانت الاسم الذي تردد على السنة أكثر من مسؤول في بروكسل، قبل يومين من اجتماع خصص لبحث هذه الأزمة، حيث سأل عن أخطر تهديد غير عسكري قد تواجهه أوروبا.

ولحولة فهم إيطاليا أكثر، بعيدا عن نزوات برسكوني، وأعلنت إيطاليا أكثر من 100 مليار لهذه الرحلة البحثية، وهي مبنية على مقال اعد يوم كروغمان، الخبير الاقتصادي الشهير الذي سبق له التنديد بمصادقية التصنيف الذي أجرته وكالات التصنيف الكبرى في الولايات المتحدة خلا شهر أغسطس الماضي. وتم الإبلاغ عن الانتقاد الرئيسي الذي وجهه للوكالات من خلال الظهور التي أعطت فيها الوكالات تقييمات مؤات لشركات وبلدان كانت أو ما زالت تواجه صعوبات اقتصادية. وأكد كروغمان في المقال الذي نشر في السابع من شهر أغسطس الماضي أن وكالة ستاندر آند بورز منحت مصرف ليمان برانز تصنيف بدرجة A قبل حوالي شهر من انهياره. وعقب انهيار المؤسسة مرتفعة التصنيف في الشهر التالي، انكرت الوكالة ارتكابها فمة شيء خطأ.

وتواجه إيطاليا الآن مشكلات سياسية واقتصادية هائلة وتم تخفيض التصنيفات السيادية من جانب جميع وكالات التصنيف الكبرى بما في ذلك موديز وستاندر آند بورز وفيتش. ووفقا لما ورد في تقرير اعدته مكتب الشؤون الأوروبية والأوراسية التابع للأمم المتحدة في الثاني عشر من شهر مايو الماضي، كانت تقدر الديون العامة لإيطاليا بـ 119٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكانت تعاني كذلك من عجز في الميزانية تقدر نسبته بـ 4.6٪. وتم تقسيم هذ الورقة البحثية إلى 3 أقسام، حيث اهتم القسم الأول بتغطية تصنيف البلد، وبيئة الأعمال (سياسيا وقانونيا وتقنيا واقتصاديا) والعلاقة بين السيادة وتصنيفات الصناعة. أما القسم الثاني فنأقش العوامل الرئيسية التي تستحق من وكالات التصنيف لتطوير نظامها الخاص بتصنيفات الديون السيادية، واهتم ذلك القسم ذلك بفحص العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والأفاق الاقتصادية للبلاد. وركز القسم الثالث على تقييم التأثيرات العكسية للتصنيف الائتماني على الاقتصاد ودور وكالات التصنيف الائتماني والحوافز في البيئة الاقتصادية العامة.

لا يمكن تصنيف إيطاليا إيجابيا خلال الأوقات الأخيرة في أعقاب التخفيضات التي تعرض لها

السعودية تبحث كيفية حماية منشأتها من الإغراق

الرياض - يو.بي.أي: يبحث مجلس الغرف السعودية في اجتماع يعقد غد الثلاثاء كيفية حماية المنشآت في المملكة من الإغراق مع تزايد الدعاوى المثارة حولها في السوق السعودي.

وقال رئيس المجلس عبدالله بن سعيد المبيطي في بيان أن الاجتماع سيبحث قضايا رئيسية مهمة أبرزها ظاهرة الإغراق وكيفية حماية الشركات والمؤسسات السعودية منها. وأشار المبيطي إلى أن الاجتماع سيستمع في حالات تتعلق بالإغراق الإجنبي للأسواق السعودية وقضايا الإغراق ضد المنتجات السعودية في الأسواق الخارجية.

قيمة التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان تبلغ قرابة مليار دولار

إيران - يو.بي.أي: أعلن وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني مهدي غضنفرني أن قيمة التبادل التجاري بين بلاده وأفغانستان بلغت نحو ملياري دولار حتى ديسمبر. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» عن غضنفرني قوله على هامش اجتماعه بوزير التجارة والصناعة الأفغاني أنور الحق أحادي في طهران أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين بلغت منذ بداية العام 2011 الحالي وحتى بداية ديسمبر قرابة مليار دولار.

وقال غضنفرني أن صادرات إيران لأفغانستان شهدت نموا بنسبه 30٪ وأن الخبراء الإيرانيين يعملون حاليا في 110 مشاريع للخدومات الفنية والهندسية في أفغانستان تبلغ قيمتها نحو 360 مليون دولار.

مصر شريك رئيسي في معرض «بورصة برلين الدولية»

تشهد السياحة المصرية خلال عام 2012 فرصة ذهبية، حيث وقع الاختيار على مصر لتكون أول دولة عربية تحمل صفة الدولة الشريك لبورصة برلين الدولية 2012 والتي ستعقد خلال الفترة من 7 إلى 11 مارس المقبل. وستضيف حجم التبادل التجاري بين 170 ألف زائر أغلبهم من المهنيين، وتعد البورصة المنقطة العالمي الأكبر في مجال السياحة حيث يلتقي قى أزقتها قمم صناعة السياحة العالمية من منظمات سياحية متخصصة وكبرى منظمي البرامج والرحلات وكلاء السياحة والسفر وسلاسل الفنادق العالمية وغيرها من عناصر صناعة السياحة والصناعات المرتبطة بها.

وتتيح صفة الدولة شريك لمصر تكفيها إعلاميا خصوصا سواء من حيث المواد الدعائية والملصقات أو من حيث الانشطة والفعايعات قبل وأثناء وبعد الحدث بما يمنح الفرصة للدولة والشركاء للبقاء على رأس قائمة اهتمامات القطاع السياحي العالمي على مدار العام.

توقع استمرار الإنتاج شريطة توافر الطلب العالمي على النفط الخام البصري: الكويت أنتجت 3 ملايين برميل يوميا من النفط الخام في ديسمبر

أعلنت شركة نفط الكويت ممثلة بمديرية غرب الكويت استكمال أكبر مشروع من نوعه على مستوى الشركة لتوفير الإنارة الليلية للمشعبات المنتشرة في مواقع بعيدة وسط الصحراء باستخدام ألواح الطاقة الشمسية. وقال رئيس فريق عمل إدارة المشاريع (غرب الكويت) سعيد الدويسان في لقاء مع مجلة «الكويت» في عدهما الأخير أن الشركة رأت ضرورة أن يتم توفير مصدر للطاقة البديلة والنظيفة في تلك المناطق نظرا للتلقة المرتفعة في المصادر العادية التقليدية. وأشار إلى أن مديرية غرب الكويت تضع المحافظة على البيئة نظفة في مقدمة أولوياتها ولذلك تدرس مدى إمكانية تطبيق هذه التجربة في مواقع أخرى لافتا إلى ان هذه التجربة باعتبارها الأولى من نوعها وبهذا الحجم لابد أن تكون لها سلبيات كما الإيجابيات

«سنحاول أن نتعاشي مثل هذه السلبيات وأن نعالجها في المشاريع المقبلة». وعن احتمالات تعميم هذه التجربة على مشعبات أخرى قال «هذا ممكن حسب احتياجات المجموعات التي نتعامل معها ونحن في مجموعة الخدمات المساندة بمديرية (غرب الكويت) نسعى إلى تنفيذ الأفكار الموجودة عند المجموعات الأخرى كمجموعة العمليات أو التصدير الجري ولن نتردد في تنفيذ أي مشروع مشابه في أي موقع آخر».

التضخم في الكويت إلى 4,2٪ في نوفمبر الماضي

الأنبان والبيض بنسبة 0,5٪ في حين انخفضت أسعار مجموعتين فرعيتين هما مجموعة النشاي والقهوة بنسبة 0,2٪ وجميع الفواكه والخضراوات التي انخفضت بنسبة 0,5٪، وتكرت أن مجموعة العايم والملبوسات القلم سجلت ارتفاعا بنسبة 3٪ على أساس سنوي في شهر نوفمبر الماضي، في حين ارتفعت مجموعة الخدمات التعليمية والصحية والكساء وملبوسات القدم في حين شهدت مجموعة السلع وخدمات أخرى انخفاضا بنسبة 0,3٪ بينما سلع غذائية أخرى بنسبة 3,3٪ على أساس سنوي وارتفعت مجموعة سلع وخدمات أخرى

ابوظبي- القاهرة- وكالات: قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصري إن الكويت أنتجت أكثر من 3 ملايين برميل يوميا من الخام في ديسمبر، متوقعا استمرار هذا المعدل شريطة توافر الطلب العالمي على النفط. وأكد البصري على هامش مشاركته على رأس وفد رسمي رفيع المستوى في الاجتماع الـ 30 للجنة الوزارية للتعاون البترولي بدول مجلس التعاون الذي عقد في ابوظبي أمس، أهمية اللقاءات الثورية التي تعقد بين الدول الشقيقة في دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق اللغاءات الخليجية في قضايا النفط والطاقة. وبين البصري في كل القطاعات في دول مجلس التعاون يكون فيما بينها اجتماعات دورية سواء على مستوى الوزراء أو الوكلاء أو المسؤولين لتنسيق المواقع الخليجية والخروج برؤية موحدة في كل القضايا المشتركة ذات العلاقة. وشدد على أن قضايا البترول والطاقة

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أن معدل التضخم في الكويت ارتفع في شهر نوفمبر الماضي إلى 4,2٪ مقارنة بشهر نفسه من العام الماضي (على أساس سنوي) متراجعا عن الزيادة السنوية التي سجلها في الشهور السابقة في حين شهد أول استقرار له منذ نشأتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين عن شهر نوفمبر 2011 التي خصت به «كونا» أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في نوفمبر الماضي بلغ 150,2 نقطة عند

طرابلس - أ.ش.أ: بدأ إنتاج النفط الليبي يستعيد عافيته بوتيرة أسرع من التوقعات العالمية، حيث باتت ليبيا تنتج الآن مليون برميل من النفط يوميا حسب ما صرح به عبدالله البردي الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

متوقعا وصول الإنتاج الليبي من النفط في الربع الثاني من العام 2012 إلى مستوياته قبل الإطاحة بنظام معمر القذافي، حيث يرى الخبراء أن ليبيا بحاجة لإنتاج 600 ألف برميل أخرى يوميا لدوغ مستويات الإنتاج السابق.

من جهة طمان وزير النفط الليبي عبدالرحمن بن يزه الأسواق الدولية بشأن ليبيا ستستعيد مستوى إنتاجها السابق في النصف الثاني من العام 2012، وأن بلاده تأمل في رفع إنتاجها النفطي إلى 2,2 مليون برميل يوميا في غضون 3 إلى 5 سنوات.

وكانت توقعات أخرى قد صدرت عن رئيس مجلس إدارة مؤسسة الوطنية الليبية



الجامعة العربية تنظّم محاضرة عن العملة الخليجية الموحدة

نظمت كلية ادارة الاعمال في الجامعة العربية المفتوحة – فرع الكويت محاضرة بعنوان «العملة الخليجية الموحدة الدروس المستفادة من أزمة اليورو» ضمن أسبوعها الثقافي. وقال استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت د.نايف الشمري في المحاضرة ان الهدف الأساسي من الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي هو التكامل الاقتصادي مشيرا الى ان لهذا التكامل الاقتصادي مراحل يجب ان يمر بها. وأوضح ان هذه المرحلة تبدأ بمنطقة تجارة حرة توحد اقتصادات الدول الأعضاء والاتحاد الجمركي من خلال تعرفه موحدة بالإضافة إلى سوق

مشتركة تسمح بدخول مواطنين وتجار الدول الأعضاء دون معوقات ووفق القوانين المتفق عليها بين هذه الدول. وأضاف ان الاتحاد النقدي لدول التعاون «هو طبيعة مطلوبة لمراحل التكامل الاقتصادي حيث يكون ختام هذا التكامل اشهر الاتحاد النقدي». وعرض تجارب الاتحاد النقدي في العالم حيث توجد 5 اتحادات 4 منها في أفريقيا وواحد في الكاريبي وواحد في أوروبا، مشيرا الى ان منافع الاتحاد النقدي تعزيز التجارة عن طريق ازالة تكاليف المعاملات والغاء المخاطر لتقلبات أسعار الصرف.

وأوضح انه كلما زادت نسبة التجارة زادت الحاجة إلى الاتحاد النقدي لذا علينا معرفة مدى استفادة دول مجلس التعاون للاضمام إلى اتحاد نقدي وهذا يتوقف على مدى قدرة دول مجلس التعاون على تطوير قطاعاتها المختلفة غير النفطية.»